

توضيح من لجنة معايير المراجعة بشأن كيفية التزام المراجع بمتطلب التقرير عن مخالقات الشركات لأحكام نظام الشركات أو أحكام نظام الشركة الأساس.

التاريخ: ١٤٣٩/٦/٢هـ، الموافق ٢٠١٨/٢/١٨م

الإشكال:

ورد للهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين استفسار حول كيفية الالتزام بمتطلبات المادة رقم (١٣٥) من نظام الشركات، والتي تطلب من المراجع أن يضمن في تقريره ما يكون قد تبين له من مخالقات لأحكام النظام أو أحكام نظام الشركة الأساس.

التوضيح:

ينظم المعيار الدولي للمراجعة رقم (٢٥٠) مسؤوليات المراجع حول مدى التزام المنشأة بالأنظمة واللوائح، سواء تلك التي من المتعارف عليه بشكل عام أن لها تأثيراً مباشراً على تحديد المبالغ والإفصاحات الجوهرية في القوائم المالية أو تلك التي قد يكون لها تأثير جوهري على القوائم المالية. وعند غياب عدم التزام مكتشف أو مشكوك فيه، فإن المراجع غير مطالب بالقيام بإجراءات مراجعة تتعلق بمدى التزام المنشأة بالأنظمة واللوائح غير تلك المبينة في معيار المراجعة رقم (٢٥٠). ومع ذلك فإن الأنظمة واللوائح المحلية قد تطلب من المراجع في سياق مراجعته للقوائم المالية التقرير عن مدى الالتزام بأحكام معينة لتلك الأنظمة واللوائح، أو التقرير عما قد يتبين له من مخالقات لأحكامها، ومن ذلك نظام الشركات الذي تطلب المادة (١٣٥) منه أن يضمن المراجع في تقريره ما يكون قد تبين له من مخالقات لأحكام النظام أو أحكام نظام الشركة الأساس.

وبالنظر إلى طبيعة المخالقات التي قد تقع فيها الشركة، ومدى تأثيرها الجوهري على القوائم المالية، فإنه يجب على المراجع أن يضمن في تقريره مخالقات الشركة لأحكام نظام الشركات أو أحكام النظام الأساس للشركة، التي لم تقم الشركة بتصحيحها قبل إصداره لتقريره، بحسب طبيعة المخالفة، وذلك كما يلي:

١. المخالقات التي كان لها تأثير جوهري على القوائم المالية وأدت إلى تعديل رأي المراجع في القوائم المالية: يتم التقرير عنها ضمن فقرة "أساس الرأي

الإشكال



المعدل" في تقرير المراجع وفقاً لمتطلبات المعيار الدولي للمراجعة رقم (٧٠٥).

٢. المخالفات الأخرى التي لم يكن لها تأثير جوهري على القوائم المالية: يتم التقرير عن ذلك بموجب متطلبات المادة رقم (١٣٥) من نظام الشركات، وذلك ضمن فقرة "مسؤوليات التقرير الأخرى" في تقرير المراجع وفقاً لمتطلبات المعيار الدولي للمراجعة رقم (٧٠٠) وبمعنوان "التقرير عن المتطلبات النظامية أو التنظيمية". وينبغي التنويه إلى أن نظام الشركات لم يطالب المراجع بالتقرير عن عدم وجود مخالفات، أي أنه لم يطلب منه الإشارة في تقريره إلى عدم اكتشافه لوجود مخالفات لأحكام النظام أو أحكام نظام الشركة الأساس.

أمثلة لعدد من الحالات المتعلقة بصياغة التقرير عن المتطلبات النظامية أو التنظيمية:

المثال الأول: عدم اكتشاف المراجع لأي مخالفة لنظام الشركات أو النظام الأساس للشركة. وفي هذه الحالة فإن المراجع غير مطالب بالإشارة في تقريره إلى عدم اكتشافه لمخالفات لنظام الشركات أو النظام الأساس للشركة. وإذا رأى المراجع مناسبة الإشارة إلى ذلك، فإن النص المناسب للفقرة التي سيتضمنها تقرير المراجع ضمن فقرة "مسؤوليات التقرير الأخرى" وفقاً لمتطلبات المعيار الدولي للمراجعة رقم (٧٠٠) وبمعنوان "التقرير عن المتطلبات النظامية أو التنظيمية" كما يلي:

التقرير عن المتطلبات النظامية والتنظيمية:

تتطلب المادة (١٣٥) من نظام الشركات أن يضمن المراجع في تقريره ما يكون قد تبين له من مخالفات لأحكام النظام أو أحكام نظام الشركة الأساس. وخلال مسار مراجعتنا الحالية للقوائم المالية، لم يتبين لنا مخالفة الشركة لأحكام نظام الشركات أو أحكام نظام الشركة الأساس.

المثال الثاني: اكتشاف المراجع لمخالفات لنظام الشركات أو النظام الأساس للشركة، ولكن لم يكن لتلك المخالفات تأثير جوهري على القوائم المالية يؤدي إلى تعديل الرأي في تقريره بناءً على تلك المخالفات. وفي هذه الحالة فإن النص المناسب للفقرة التي سيتضمنها تقرير المراجع ضمن فقرة "مسؤوليات التقرير



الأخرى" وفقاً لمتطلبات المعيار الدولي للمراجعة رقم (٧٠٠) وبعنوان "التقرير عن المتطلبات النظامية أو التنظيمية" كما يلي:

التقرير عن المتطلبات النظامية والتنظيمية:

تتطلب الفقرة (١٣٥) من نظام الشركات أن يضمن المراجع في تقريره ما يكون قد تبين له من مخالفات لأحكام النظام أو أحكام نظام الشركة الأساس. وخلال مسار مراجعتنا الحالية للقوائم المالية، فقد تبين لنا وقوع الشركة في مخالفات لأحكام [نظام الشركات أو النظام الأساس للشركة أو كليهما] ليس لها تأثير جوهري على القوائم المالية تمثلت فيما يلي: [يتم سرد تلك المخالفات].

المثال الثالث: اكتشاف المراجع لمخالفات لنظام الشركات أو النظام الأساس للشركة، كان لها تأثير جوهري على القوائم المالية أدت إلى تعديل رأيه (أي أنه تحفظ في تقريره) ولم يتبين له مخالفات أخرى ليس لها تأثير جوهري على القوائم المالية. وفي هذه الحالة فإن المراجع سوف يقرر عن تلك المخالفات التي كان لها تأثير جوهري على القوائم المالية أدت إلى تعديل رأيه، وفقاً لمتطلبات المعيار الدولي للمراجعة رقم (٧٠٥). ولا يحتاج المراجع إلى تكرار ذلك في تقريره مرة أخرى تحت عنوان "التقرير عن المتطلبات النظامية أو التنظيمية". ولا يطالب المراجع بالإشارة في تقريره إلى عدم اكتشافه لمخالفات أخرى لنظام الشركات أو النظام الأساس للشركة خلافاً لما أشار إليه في أساس الرأي المعدل وفقاً لمتطلبات المعيار الدولي للمراجعة رقم (٧٠٥). وإذا رأى المراجع مناسبة الإشارة إلى ذلك، فإن النص المناسب للفقرة التي سيتضمنها تقرير المراجع ضمن فقرة "مسؤوليات التقرير الأخرى" وفقاً لمتطلبات المعيار الدولي للمراجعة رقم (٧٠٠) وبعنوان "التقرير عن المتطلبات النظامية أو التنظيمية" كما يلي:

التقرير عن المتطلبات النظامية والتنظيمية:

تتطلب الفقرة (١٣٥) من نظام الشركات أن يضمن المراجع في تقريره ما يكون قد تبين له من مخالفات لأحكام النظام أو أحكام نظام الشركة الأساس. وخلافاً للمخالفات التي كان لها تأثير جوهري على القوائم المالية، وأدت إلى تعديل رأينا كما هو موضح أعلاه تحت عنوان "أساس الرأي المعدل"، لم يتبين لنا وقوع الشركة في مخالفات أخرى لأحكام نظام الشركات أو أحكام نظام الشركة الأساس.



المثال الرابع: اكتشاف المراجع لمخالفات لنظام الشركات أو النظام الأساس للشركة، كان لها تأثير جوهري على القوائم المالية أدت إلى تعديل رأيه (أي أنه تحفظ في تقريره)، بالإضافة إلى اكتشافه لمخالفات أخرى لنظام الشركات أو النظام الأساس للشركة لم يكن لها تأثير جوهري على القوائم المالية. وفي هذه الحالة فإن المراجع سوف يقرر عن المخالفات التي كان لها تأثير جوهري على القوائم المالية وأدت إلى تعديل رأيه، وفقاً لمتطلبات المعيار الدولي للمراجعة رقم (٧٠٥). أما المخالفات الأخرى التي لم يكن لها تأثير جوهري على القوائم المالية، فإنه سيقدر عنها ضمن فقرة "التقرير عن المسؤوليات الأخرى" في تقرير المراجع وفقاً لمتطلبات المعيار الدولي للمراجعة رقم (٧٠٠) وبعنوان "التقرير عن المتطلبات النظامية أو التنظيمية" كما يلي:

التقرير عن المتطلبات النظامية والتنظيمية:

تتطلب الفقرة (١٣٥) من نظام الشركات أن يضمن المراجع في تقريره ما يكون قد تبين له من مخالفات لأحكام النظام أو أحكام نظام الشركة الأساس. وخلال مسار مراجعتنا الحالية للقوائم المالية، فإنه بالإضافة إلى المخالفات التي كان لها تأثير جوهري على القوائم المالية، وأدت إلى تعديل رأينا كما هو موضح أعلاه تحت عنوان "أساس الرأي المعدل"، فقد تبين لنا وقوع الشركة في مخالفات أخرى لأحكام [نظام الشركات أو النظام الأساس للشركة أو كليهما] ليس لها تأثير جوهري على القوائم المالية تمثلت فيما يلي: [يتم سرد تلك المخالفات].

الزاهد